

Distr.: General
17 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 11 أيار/مايو 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى ترشح مملكة البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025 في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن تحيل طيه وثيقة تبين فيها تعهدات والتزامات مملكة البحرين، وتعيد فيها تأكيد التزامها بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للبحرين ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 117 (ج) من القائمة الأولية.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 11 أيار/مايو 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

ترشيح البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

مقدمة

1 - تتقدم مملكة البحرين بترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025. ويأتي هذا الترشيح استكمالاً لجهود مملكة البحرين في دعم دور المجلس في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في كافة أنحاء العالم، وتأكيداً على نهج المملكة الثابت في دعم جهود التعاون الدولي لتعزيز وترسيخ عالمية حقوق الإنسان، وهو الدور الذي عكفت مملكة البحرين على القيام به خلال الثلاث سنوات السابقة التي فازت فيها بعضوية المجلس.

2 - وجاء ترشيح مملكة البحرين انطلاقاً من الاهتمام الكبير الذي تبديه القيادة السياسية لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، واستكمالاً لمنجزات ومبادرات مملكة البحرين فيما يتصل بالتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، ومنها مبادرات مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، ومبادرات وجوائز المجلس الأعلى للمرأة، والتحديثات التي أدخلت على عدد من القوانين المعنية بالأطفال والعمالة الوافدة.

3 - وانطلاقاً من إيمان مملكة البحرين بأهمية الاستفادة من توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام 1993، عملت مملكة البحرين على اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني والمساهمة في الجهود الدولية في المواضيع ذات العلاقة بهذا الشأن.

4 - وستوفر عضوية مملكة البحرين في المجلس لها فرصة جديدة للمساهمة في الجهود الدولية دعماً لحقوق الإنسان ودعماً للمجلس والآليات المنبثقة عنه، ما من شأنه دعم منظومة حقوق الإنسان وتعزيزها.

التعهدات الطوعية

1 - تعزيز الحق في السلام

الإنجازات

5 - قطعت مملكة البحرين شوطاً كبيراً في توفير التعليم الأساسي للجميع بشكل مجاني وإلزامي، وتعميم التعليم الثانوي والعالي والتربية الأساسية (محو الأمية)، كحق من حقوق الإنسان، وتوفير أفضل الخدمات التربوية والتعليمية لجميع فئات المجتمع، وذلك إيماناً بأن الحق في التعليم حق من الحقوق الأساسية، وحرصاً من الحكومة على بذل المزيد من الجهود لبناء مجتمع متعلم والاهتمام بالعنصر البشري كثروة أساسية ودائمة.

6 - وحرصت المملكة على ألا تؤثر الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على سير عملية التعليم في كافة المراحل التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار صحة وسلامة الطلبة والمعلمين. ومن أبرز الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم، خدمة البوابة التعليمية الالكترونية، والقناة التعليمية، ومشروع المختبرات الافتراضية.

التعهد

تعزيز الجهود لدعم المبادرات الدولية والإقليمية التي تسهم في ضمان الحق في التعليم للجميع

2 - تعزيز الحق في السكن

الإنجازات

7 - حرصت مملكة البحرين على توفير السكن الملائم للأسر البحرينية، بتكلفة فاقت 10 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء 8 مدن وفُرت السكن لأكثر من 150 ألف أسرة، والاهتمام بتقديم غيرها من خدمات الإسكان، مثل التمويل.

8 - وتماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومواكبة لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية لعام 2030، وبرنامج الحكومة الحالي، قامت المملكة بتوفير حلول مبتكرة وفورية للمواطنين من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتقديم خدمات فورية للمواطنين ساهمت بتوفير السكن الملائم لما يزيد عن 9 629 أسرة بحرينية. وقد تمكنت وزارة الإسكان من بناء 40 000 وحدة سكنية.

التعهد

الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تضمن الحق في السكن الملائم للجميع

3 - تعزيز الحق في الصحة

الإنجازات

9 - تقوم المنظومة الحكومية في مملكة البحرين على رؤية موحدة وهي الرؤية الاقتصادية لعام 2030، التي ترمي إلى تعزيز وتحقيق مبادئ التنافسية والعدالة والاستدامة. وتعمل مملكة البحرين على تطوير سياساتها واستراتيجياتها الصحية بشكل مستمر لتواكب التطورات المستجدة في العالم، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من جودة الخدمات الصحية والعلاجية، ويوفر التقنيات الحديثة الكفيلة بتحسين مستوى وجودة الخدمات العلاجية المقدمة للمرضى. وتعمل وزارة الصحة بشكل منهجي على تقييم رضا الجمهور من خلال آليات رصد مبنية على أسس علمية.

10 - وحرصت مملكة البحرين على توفير الخدمات الصحية للجميع دون تمييز ووفق أعلى المعايير العالمية في هذا الشأن. وتجلّى ذلك خلال تعامل المملكة مع جائحة كوفيد-19، حيث وفرت المملكة الخدمات الصحية المتكاملة من فحص وعلاج وتطعيم ورعاية طبية مجانية ومتاحة للجميع على قدم المساواة. وتواصل مملكة البحرين بذل الجهود الكبيرة للحد من انتشار الفيروس عبر مضاعفة تعزيز كافة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة الرامية إلى تحقيق صحة وسلامة السكان من مواطنين ومقيمين.

التعهدات

- دعم الجهود الدولية المبذولة في مكافحة جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأوبئة
- دعم الجهود والمبادرات الدولية التي تضمن الحق في الحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية

4 - تعزيز مشاركة المرأة وقدرتها التنافسية في التنمية الوطنية والحياة العامة

الإنجازات

11 - توالى مكتسبات المرأة البحرينية من خلال المشاركة في مسيرة البناء والتحديث الوطني، نتيجة اهتمام مملكة البحرين بكل ما من شأنه أن يعزز من حقوق المرأة والفتاة في كافة مجالات الحياة، وبما يتوافق مع مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس. وتحقيقاً لالتزامات المملكة الدستورية والنظام القانوني والتشريعي المتين الذي كفل صون وحماية حقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص، قامت المملكة بوضع سياسات وطنية وخطط كضمانات محلية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية وقدرتها التنافسية، وكان أبرزها: الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية والاستراتيجيات المنبثقة منها؛ والنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة؛ والاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري. وأطلقت العديد من المبادرات والمشاريع والجوائز الوطنية لتعزيز حضور المرأة في المؤسسات الحكومية والرسمية والخاصة وفي الجمعيات السياسية والمهنية وفي ريادة الأعمال والعمل التطوعي.

12 - وقد نتجت عن هذه الجهود إنجازات ونجاحات إقليمية وعالمية، أبرزها اعتماد "المنامة" أول عاصمة للمرأة العربية من قبل جامعة الدول العربية في العام 2017، وحصول مملكة البحرين على عضوية لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، وعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإطلاق جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد نجاح تطبيقها على المستوى الوطني خلال عشر سنوات، وفتح مكتب تمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مملكة البحرين كثمرة للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

التعهدات

- الاستمرار في متابعة إدماج احتياجات المرأة والتوازن الجنساني والمساواة بين الجنسين في جميع برامج التنمية الشاملة، واستدامة الجهود الوطنية لكفالة تقدم المرأة التي ترتقي بالاستقرار الأسري وترفع من مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال تضمين برامج الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية في برنامج عمل الحكومة والموازنة العامة
- رفع نسبة تنفيذ الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية من خلال إقامة الشراكات والتحالفات والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المعنية بهدف تحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين في إطار تنفيذ ولاياتها التخصصية.
- تعزيز تقلد المرأة المناصب القيادية في القطاعات الواعدة في مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وكفالة استدامة ذلك
- شمول خطط التعافي الوطنية لمنظور ومكون المرأة والأسرة اتساقاً مع المستجدات الوطنية في ظل استمرار مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19

5 - حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الإنجازات

13 - تولي مملكة البحرين اهتماماً بالغاً لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين، وهي حريصة على أن تتولى جميع المؤسسات الحكومية - كل في اختصاصه - عملية تأهيلهم ورعايتهم وإدماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تعمل مختلف هذه الجهات لتقديم مختلف أنواع الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة من رعاية اجتماعية وصحية وثقافية وتأهيل وتدريب من أجل إدماجهم في المجتمع وسوق العمل.

14 - ومن المبادرات التي أطلقتها المملكة من أجل تحقيق هذا الهدف، على سبيل المثال، إدارة وتشغيل الوحدات المتنقلة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها الوحدة المتنقلة لمركز الرعاية المنزلية، والوحدة المتنقلة لمركز التأهيل المنزلي ويستفيد منها 130 مستفيداً سنوياً، ومشروع تدريب السياقة المجاني للأشخاص ذوي الإعاقة، واستفاد منه خلال فترة الجائحة 150 متدرباً. ذلك بالإضافة إلى صون الحق في التعليم من خلال دمج الطلبة ذوي الإعاقة الخاصة القابلين للتعلم في أكثر من 80 مدرسة مع أقرانهم العاديين.

التعهدان

- الاستمرار في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويين الوطني والدولي
- تحديث الخطة الوطنية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026

6 - حماية وتعزيز حقوق كبار السن

الإنجازات

15 - يحظى كبار السن من الجنسين، باهتمام كبير من الجهات المسؤولة في المملكة، وذلك من خلال تطوير إمكانيات العناية الصحية والاجتماعية لهم، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية للمسنين، التي تختص بتنفيذ السياسة العامة لرعاية المسنين في مملكة البحرين، وإعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة برعاية المسنين، والتعاون مع الجهات المعنية لتطوير الخدمات المقدمة للمسنين والعمل على زيادة دورهم في الحياة العامة.

16 - ومن الخطوات التي تم اتخاذها لتطوير الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية للمسنين، على سبيل المثال، العمل على زيادة عدد وجودة مراكز رعاية المسنين بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوفير المتخصصين في طب الشيخوخة والطب النفسي للمسنين، وضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للمسنين والعمل على زيادة دورهم في الحياة العامة.

التعهد

- رفع جهود مملكة البحرين في تعزيز قدرات المؤسسات واللجان الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بكبار السن

7 - حماية وتعزيز حقوق الطفل

الإنجازات

17 - إدراكاً من مملكة البحرين لأهمية النهوض بشؤون الطفل والاهتمام باحتياجاته، وحماية حقوقه، تحرص الجهات المختصة على توفير بيئة آمنة تسمح بالتنمية الكاملة لقدرات الأطفال ومواهبهم من الجنسين، واتخاذ الخطوات المناسبة في مجالي الصحة والتعليم لرعاية الاحتياجات النفسية والاجتماعية والثقافية للأطفال وفقاً لاستراتيجيتها الوطنية.

18 - وقامت مملكة البحرين بتجديد خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للطفولة لتشمل السنوات الخمس القادمة (2018-2023)، ووضعت آليات وطنية لحماية الأطفال، وتطوير وإدارة أندية مركزية شاملة للأطفال والناشئة في مختلف أنحاء المملكة.

التعهد

- ستعمل مملكة البحرين على تعزيز استراتيجياتها لدعم المشاريع المعنية بالطفولة وتنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال

8 - تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة

الإنجازات

19 - تولي مملكة البحرين اهتماماً خاصاً بالأبعاد البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث يتجسد ذلك فيما تضمنه دستور مملكة البحرين من نصوص لكفالة حماية أكيدة للبيئة، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفيما تضمنه ميثاق العمل الوطني من مبادئ، وفي رؤية واستراتيجية البحرين الاقتصادية لعام 2030، وفي المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لعام 2030.

20 - وقامت المملكة بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية واللجان التي كُلفت بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، ولا سيما المجلس الأعلى للبيئة وهو الجهة الحكومية الرئيسية المكلفة بالعمل على إدارة متكاملة للنظم البيئية والموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.

التعهد

- دعم المبادرات والجهود الخاصة بالمساهمة في الحد من تأثيرات تغير المناخ والتلوث البيئي على المستوى الوطني والدولي

9 - مكافحة الاتجار بالأشخاص

الإنجازات

21 - تؤمن مملكة البحرين بأن قضية الاتجار بالأشخاص تشكل تحدياً يتطلب تكاتف الجهود الوطنية والتنسيق الدولي للإبقاء على مملكة البحرين خالية من هذه الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنواعها وصورها كافة. ونظراً لخطورة هذه الجريمة وارتباطها بجرائم أخرى وتأثيرها على النواحي الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، قامت مملكة البحرين بالتالي:

- (أ) إصدار قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2008؛
- (ب) إنشاء آلية وطنية باسم "اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص"؛
- (ج) إنشاء نيابة خاصة بالاتجار بالأشخاص وفق القرار رقم (34) لعام 2020، لتكون مملكة البحرين أول دولة عربية تتبنى هذا التوجه الحقوقي؛
- (د) محافظة المملكة على وجودها في التصنيف الأول في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لمدة أربع سنوات على التوالي من العام 2018 وحتى 2021.

التعهد

- تكثيف جهود وإنجازات مملكة البحرين في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وخاصة من خلال إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال

10 - أهداف التنمية المستدامة

الإنجازات

22 - انطلاقاً مما تتمتع به مملكة البحرين من تجربة وخبرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول موعدها عام 2015، اتخذت مملكة البحرين العديد من الخطوات لتبني أهداف التنمية المستدامة، حيث أولت اهتماماً كبيراً لهذه الأهداف والالتزام بتحقيقها منذ اعتمادها في عام 2000. واتخذت مملكة البحرين خطوات مهمة في هذا المجال، منها:

- (أ) بلوغ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع صفراً؛
- (ب) تقديم الدعم لما عدده 217 000 فرد و 53 000 مؤسسة (70 في المائة منها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بمبلغ إجمالي قدره 1,7 بليون دينار بحريني من خلال صندوق العمل (تمكين)؛
- (ج) إطلاق حزمة من المشاريع التنموية الحيوية بقيمة تفوق 32,5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2015 أسهمت في خلق الآلاف من فرص العمل وتنشيط الاقتصاد الوطني؛
- (د) بلوغ نسبة المرأة البحرينية من القوة العاملة 42,8 في المائة، وبلغت نسبة مشاركتها 53 في المائة في القطاع الحكومي و 35 في المائة في القطاع الخاص؛
- (هـ) توفير التعليم للجميع وجعله إلزامياً ومجانياً. فمعدل التسرب في البحرين لا يتجاوز 2 في المائة، وهو واحد من أدنى المعدلات في المنطقة والعالم.

التعهدان

- العمل على اتخاذ المزيد من الخطوات الفاعلة للاستمرار في مسيرة التنمية الوطنية المستدامة في ظل دعم برامج الحكومة الرائدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وزيادة الوعي بها
 - مواصلة تعزيز سبل الاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي
-